



Section 21 Registration Number: 2006/008358/21

الجمعية العامة الرابعة للحملة العالمية للتعليم

25-22 شباط/فبراير 2011

القرارات العادية التي تم إقرارها

## القرارات العادية للجمعية العامة الرابعة للحملة العالمية للتعليم

### جدول أعمال الجلسة

القرار 1: التمويل العام والمُلْكِيَّة الديمقراطية (الشراكة الديمقراطية) من أجل تعليم عام متوفر ويمكن الحصول عليه ومقبول وقابل للتكيف

تقر الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

1. تكون الدولة مسؤولة عن توفير الظروف المالية الضرورية للوفاء بحق الإنسان في التعليم للجميع. وباقتباس الملاحظة العامة رقم 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "لا يمكن لأي دولة أن تتجنب الالتزام الذي لا لبس فيه بتوفير الدعم المالي الكافي للتعليم على أساس أنها تفتقر إلى الموارد الضرورية؛ ولهذه الغاية يجب وضع آليات مالية لجمع وتخصيص الموارد الضرورية للحفاظ على خدمة التعليم العام التي تستجيب للوفاء بحق الإنسان في التعليم، بموجب ظروف متساوية مما يضمن توفرها وإمكانية الحصول عليها وإمكانية قبولها وتكيفها للجميع. وتنص الملاحظة ذاتها أنه حينما تفتقر دولة بوضوح إلى الموارد المالية والمعرفة الضرورية "الوضع واعتماد" خطة مفصلة لتحقيق حق الإنسان في التعليم، يترتب على المجتمع الدولي التزام واضح بتقديم المساعدة بحيث لا يفتقر التعليم للتمويل العام الكافي تحت أي ظروف.
2. يجب أن تحول الحملة العالمية للتعليم التركيز الأساسي من تمويل التعليم للجميع بعيداً عن الجهات المانحة والمساعدات نحو التمويل المحلي والعدالة الضريبية ووزراء المالية على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن إخفاق المانحين الدوليين في الوفاء بتعهد دكار لتغطية فجوات التمويل أمر مثير للغضب، وبالتالي أخفقوا في الالتزام بمسؤولياتهم المنصوص عليها في المادة 2 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سيكون للحملة العالمية للتعليم أثر أكبر بالتركيز على مساعدة التحالفات على بناء قدراتها لمساءلة وزراء المالية على المستوى الوطني. ويجب على الحملة أن تعزز تلاحق التعلم حول الموارد والعمليات والمبادرة على تمويل التعليم في جميع الأقاليم.

تدعو الحملة العالمية للتعليم للحكومات تحديداً إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

1. زيادة النسب المئوية للموازنات الوطنية التي يجب أن تنفق على التعليم للجميع ووضع آليات لمراقبة استخدام هذه الأموال لضمان استخدامها للغرض المقصود.
2. اعتماد آليات ضريبية عادلة ومتدرجة (تصاعدية) لضمان الموارد الضرورية لتحقيق الحق في التعليم. ويجب النظر في الضرائب المفروضة على الشركات، والأشكال الأخرى من الضرائب التدريجية والمراقبة الفعالة للضرائب المخصصة للتعليم. ومن الضروري التعلم من البلدان التي فرضت ضرائب محددة للتعليم (مثل الهند، البرازيل، كوريا وغيرها) وخلق روابط إستراتيجية مع شبكة العدالة الضريبية وأنصار الضرائب التدريجية في كل دولة.
3. تحدي هروب رأس الأموال وتدفق الأموال بين الشركات الأمر الذي يسهم في التهرب الضريبي على نطاق واسع. محاولة خلق إرادة سياسية لدى الحكومات لتسهم في قضية هروب رأس المال والقضايا الأخرى التي تسهم في التهرب من دفع الضرائب (بما في ذلك زيادة تنظيم الملاذ الضريبي).
4. ضمان أن سياسات الاقتصاد الكلي المعتمدة تتسجم مع تحقيق الحق في التعليم للجميع بحيث لا تطغى أو تهيمن استقرار برامج تكيف الاقتصاد الكلي تحت أي ظرف على الالتزام الذي لا لبس فيه لتخصيص أموال كافية لتحقيق حق الإنسان في التعليم. ويبقى صندوق النقد الدولي محوراً مهماً لهذا العمل (ولا سيما بعثاته الشهرية الست إلى الدول) – ولكن يجب علينا أن نزيد الضغط من الأسفل – ونعمل على مساءلة وزارات المالية لتسليمها بالأيديولوجيا الفاشلة لصندوق النقد الدولي.
5. تعزيز الآليات العامة لمالية الدولة وتجنب الشراكات ما بين القطاع العام والخاص أو أية طرق مبتكرة للتمويل تقتضي التمويل الخاص لأن ذلك يؤدي إلى التهرب واستبدال مسؤولية الدولة في جمع وضمان الموارد الكافية لتمويل حق الإنسان في التعليم.

6. الامتناع عن اللجوء إلى الآليات المالية التي تهدد سيادة الدولة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها لتحقيق حق الإنسان في التعليم. وعلى وجه الخصوص، تجنب اقتراض القروض المشروطة والامتناع عن اللجوء إلى المديونية المرهقة كأساس لتمويل السياسات العامة ومن بينها سياسات التعليم.
7. القيام بتحليلات تكلفة كافية لتحديد كمية الموارد العامة الضرورية في كل بلد لضمان تحقيق حق الإنسان في التعليم وبهذه الطريق يتم تيسير النقاش العام حول كيف يمكن تغطية النقص في الموارد.
8. وهذا يملئ أيضاً على المانحين متعددي الأطراف وثنائي الأطراف أن يقوموا بتخصيص حصة أكبر من تمويلهم لدعم مشاركة المجتمع المدني المحلي في: المراقبة الاجتماعية ورصد الموازنة، وخاصة حينما يتعلق الأمر بالمساعدات الكبيرة؛ وعمليات صنع القرار الديمقراطية (مقررة صنع القرار) فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ سياسات التعليم. ويجب على الدول المانحة والمؤسسات الدولية أن تتبنى موقفاً أكثر صرامة ضد إساءة استخدام الأموال المخصصة لإعمال الحق في التعليم للجميع والافتقار للمساءلة في ذلك الصدد.
9. الاستمرار في الضغط على حكومات دول الشمال لتفي بالوعود التي قطعتها بتقديم المساعدات وتعهداتها القانونية الدولية (انظر المادة 2 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والضغط عليها أيضاً لتستخدم نفوذها في صندوق النقد الدولي ومجموعة الـ20 بهدف تغيير السياسات بشأن الاقتصاد الكلي والضرائب ودور الاستثمار في مجال التعليم.

## القرار 2 – "تعليم الشباب رابكلاو والمهارات الحياتية والتعليم الشعبي، نحو التحول الاجتماعي"

### تقر الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

1. توجد حاجة ماسة لتعزيز أهمية التعليم الشعبي كخيار أخلاقي وسياسي وتربوي لتحسين التعلم المرتبط بمنظورات التحول الاجتماعي.
2. ويشير تقييم المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار CONFINTEA VI إلى أن العديد من الدول تفتقر إلى الاهتمام بنوعية تعليم الشباب والكبار فيما لا تزال توجد سياسات تكامل غير كافية في دول أخرى؛ كما يوجد تمويل غير كافي وسياسات ضعيفة للنساء والشابات والبالغات واستمرار عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية ولا يوجد اهتمام بالتعلم مدى الحياة في الوقت الذي يتم التثبيت به بمناهج تعليمية ضعيفة.
3. إن وضع الشباب حرج لأن معدلات البطالة في أوساط الشباب قد وصلت لمستويات غير مسبوقة، ونسبة عالمية وصلت إلى 13% مع نهاية عام 2009، أي ما يعادل 81 مليون شاب؛ ولا يحصل الطلاب الخريجون من المدارس الابتدائية سوى على فرص ضئيلة بسبب عدم اتساق التوسع في شروط التعليم العالي، مما يؤدي إلى الإحباط وخيبة الأمل؛ ولا زالت مجالات التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) والمهارات الحياتية، خاصة للشباب في المنطقة العمياء في أولويات السياسات، حيث يعاني الهدف المتعلق بمهارات الحياة للشباب والكبار (الهدف 3) ضمن حملة توفير التعليم للجميع من مشاكل التعريف وعدم توفر البيانات؛ ولا يُنظر إلى التعليم والتدريب التقني والمهني على أنه أساسي لتعزيز ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار في الموارد البشرية لغايات التوظيف في السوق المحلي والدولي، إضافة إلى الدور الهام في معالجة القضايا المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والتفاوت بين الجنسين وأزمة الغذاء والانحطاط البيئي. ويجب عدم استخدام التعليم والتدريب التقني والمهني كتعليم من "الدرجة الثانية" للفقراء، وإنما كخيار للتقدم التعليمي وتعزيز المهارات للجميع.
4. يعتبر تعليم الشباب والكبار أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الوطنية، حيث تظهر التقييمات المختلفة أنه لا يوجد ما يكفي من التعاون ما بين الحكومة والمجتمع المدني؛ ولا يوجد فهم مشترك حول كيفية التصدي للفقر والأزمات العالمية فيما يتعلق بالغذاء والوقود والبيئة بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية. ولم يعد بالإمكان تحمل العنف الصامت لعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وينبغي أن يكون تساوي الفرص مصدر قلق رئيسي في إعادة توجيه تعلم الكبار بما في ذلك تعليم الشباب.
5. آخذين بعين الاعتبار أن عدد الشباب من الأميين ينمو بمعدل يقدر بـ2 مليون في العام في إفريقيا، ينبغي تصميم وتنفيذ التعليم والتدريب التقني والمهني بالتزامن مع التدريب الكافي على نحو الأمية بغية إيجاد خيار تعليمي شامل.

إدراكاً منها إلى الحاجة لاهتمام عاجل وملح بتعليم الشباب والكبار وتعليم مهارات الحياة وخاصة للشباب، تدعو الحملة العالمية للتعليم إلى ما يلي:

1. الاعتراف بمساهمة التعليم الشعبي في تعليم الشباب والكبار بموجب: (1) تزويد تعليم الشباب والكبار "بمقصد سياسي وأخلاقي" يتضمن التقاليد التحررية والحاسمة لأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى في مختلف أنحاء العالم، (2) تعزيز العلاقات الأفقية وقيم التضامن والعدالة والمساواة والشفافية وتطوير القدرات البشرية والفنية والسياسية للمساهمة في بناء مجتمعات منصفة في بيئات مستدامة، (3) وضع الحوار الثقافي كمقترح تربوي يعترف وقيم ويعزز التعلم والثقافة والقصص من الشباب والكبار ويربط ذلك مع المعرفة الأكاديمية، (4) اقتراح منهج الخبرات والتجارب كأحد أشكال التحقيق التفسيرية والحاسمة الموجهة إلى تعزيز وتأهيل وإعادة توجيه خبرات تعليم الشباب والكبار.
2. التعهد بتحقيق التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر لأنه عمل مستمر وهناك تزامن ما بين الدراسة والعمل. ويقتضي هذا الأمر رؤية "لا مدرسية" لتعليم الشباب والكبار مما يسلط الضوء على البعد المجتمعي.
3. تدعو جميع الجهات والأطراف المعنية لتطوير وتعزيز خطط التعليم والتدريب التقني والمهني التي يتم تكييفها عملياً حسب التوفر والموارد المالية للمجموعات المستهدفة المحددة التي يتم إقصاؤها من الخيارات الرسمية للتعليم والتدريب التقني والمهني، مثل خدم المنازل أو أي شخص آخر ينخرط في نشاط معيشي. كما ينبغي على هذا النوع من التعليم والتدريب التقني والمهني أن يأخذ بعين الاعتبار وأن يستجيب لمتطلبات السوق الحالية فيما يخص المهارات والكفايات.

4. الاعتراف بأهمية ممارسات التعليم المتنوعة في المجالات والنواحي المختلفة لحياة الشخص ومن الممارسات المختلفة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن سياق العالم قد استبعد مجال العمل، فإنه من الضروري فئات وبدائل جديدة، مثل: التعليم للإنتاجية واقتصاد التضامن. كما يجب النظر في أثر الهجرات الداخلية والخارجية الكبيرة.

5. قيام الجهات المانحة الدولية بتخصيص جزء من التزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم برامج تعليم الشباب والكبار التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) وبرامج المهارات الحياتية، وزيادة المنح على حساب القروض.

- أن تقوم منظمات التعاون الإقليمي (مثل رابطة آسيان ASEAN وسارك SAARC) بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنمية المهارات وخلق مساحة لتبادل وتعلم الممارسات الفضلى.
- أن تقوم رابطة (آسيان) بتنفيذ جدول أعمالها المكون من 10 نقاط حول التعليم لتصل إلى من يتعذر الوصول إليهم.

6. وتطالب الحكومات الوطنية بالقيام بما يلي:

- تعزيز حوار هادف مع ذوي العلاقة بتعليم الشباب والكبار والتعليم والتدريب التقني والمهني ومهارات الحياة ليكونوا قادرين على بلورة برامج منطقية ومناسبة وإبداعية للشباب والكبار.
- تضمين تعليم الشباب والكبار والتعليم والتدريب التقني والمهني ومهارات الحياة في استراتيجيات وبرامج مكافحة الفقر.
- ضمان تخصيص الموارد الكافية لبرامج تعليم الشباب والتعليم والتدريب التقني والمهني ومهارات الحياة التي تستهدف الشباب الأشد فقراً وتهميشاً.
- إعداد الهيكل الضروري والكادر المناسب على المستويات الوطنية والولايات/المحافظات والمناطق.

7. وتطالب تحالفات التعليم القيام بما يلي:

- إطلاق حملات الدفاع والمناصرة ومطالبة الحكومات والجهات المانحة لوضع الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع على أعلى سلم أولوياتها.
- الضغط على الحكومات لضمان مشاركة المجتمع المدني في وضع برامج وسياسات تعليم الشباب والكبار والتعليم والتدريب التقني والمهني وبرامج مهارات الحياة والعمليات السياسية.
- تسهيل التفاعل المستمر بين ذوي العلاقة، ولا سيما مع الشباب وبلورة الأفكار حول أفضل السبل لتقديم تعليم الشباب والكبار والتعليم والتدريب التقني والمهني ومهارات الحياة ودمج ذلك ضمن ديناميكيات المجتمع.
- رصد عدم تعزيز تعليم الشباب والكبار التعليم والتدريب التقني والمهني ومهارات الحياة على حساب التعليم الأساسي أو الترويج لخصخصة التعليم.

### القرار 3 – رعاية وتعليم الطفولة المبكرة: الانتقال الناجح إلى المدرسة

المقترح الرئيسي:

ملاحظات الحملة العالمية للتعليم:

- ضمان التعليم ما قبل المدرسة للجميع، وخاصة المحرومين (المهمشين)
- الاستثمار الأفضل في المراحل المبكرة من التعليم الابتدائي
- وضع أهداف دنيا لموازنات التعليم لتمويل رعاية وتعليم الطفولة المبكرة (ECCE)

تقر الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

1. يبدأ التعلم عند الولادة. تهتم برامج رعاية وتعليم الطفولة المبكرة بضمان حقوق الأطفال، وتوفير الأساس لتحقيق أهداف التعليم للجميع والمساهمة بقوة في خفض الفقر ألا وهو الهدف الأسمى لأهداف الإنمائية للألفية [1]. حيث تعتبر السنوات المبكرة من صفر وحتى ثمانية أساس التعلم مدى الحياة.
2. إن السنوات الابتدائية الأولى هي الأساس في الفشل المنهجي للتعليم. حيث يتركز الفشل الأكاديمي في الصفوف الأولى. ونجد أن كثيراً من الأطفال الذين يكملون الدراسة يفتقدون المهارات الأساسية التي لا يمكن تعويضها، ويتركون المدرسة غير قادرين على القراءة بطلاقة أو الحساب أو حل المشكلات.
3. يمكن تجنب الهدر المكلف من خلال الاستثمار في التعليم الابتدائي المبكر الجيد جنباً إلى جنب مع الخدمات الجيدة لمرحلة ما قبل التعليم. وهذا من شأنه أن يحسن كفاءة نظام التعليم بتقليل الرسوب والتسرب وتحسين الإنجاز وخاصة بالنسبة للفتيات والفئات المهمشة. حيث أن استمرار استبعاد بعض المجموعات يناقض تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.
4. في معظم الأنظمة يكون مستوى الموارد البشرية والمالية المستثمرة لكل طالب في المرحلة الابتدائية المبكرة أقل من مراحل التعليم اللاحقة. وإن زيادة الاستثمار في التعليم المبكر هو أمر ملح وضروري لحل أزمات التعلم والمساواة في التعليم. وتدل الممارسة المتبعة أن الحكومات قد تركت رعاية وتعليم الطفولة المبكرة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع. ويجب على الحكومات أن تشارك في توفير وتوسعة رعاية وتعليم الطفولة المبكرة.
5. يجب أن تكون المدارس جاهزة لجميع الأطفال: أولئك الذين شاركوا في برامج الطفولة المبكرة وهم "مستعدون"، وأولئك الذين لم يشاركوا. ويتضمن هذا ضمان الأمور التالية:
  - تقديم الدعم للأسر ليشاركوا في تعلم أطفالهم قبل وبعد الدخول إلى المدرسة.
  - بيئة صديقة ومقدرة وصحية وشمولية بحيث يشعر الطفل بالأمان والتحفيز.
  - معلمون متمرسون وقادرون ومدربون ومدعمون بشكل مناسب في الصفوف الدنيا من المرحلة الابتدائية (على عكس الممارسة الحالية)
  - نسب معقولة لعدد المعلمين إلى عدد الأطفال
  - التعلم النشط مقترناً بدعم منظم للقراءة والكتابة، بحيث يتمتع بالطلاقة جميع الأطفال، وليس الأفضل حالاً فقط.
  - استخدام لغة البيت لتعليم المفاهيم الأساسية وتعليم القراءة والكتابة وكتب ومواد تعليمية ذات صلة بالثقافة.

ولذلك، تدعو الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم إلى ما يلي:

دعم توسعة رعاية وتعليم الطفولة المبكرة ولا سيما للأقل حظاً والمحرومين، ومناصرة منح الأولوية في الاهتمام وتوفير الموارد للتعليم الابتدائي المبكر من خلال ما يلي:

- إعادة التأكيد على مقترح عام 2008 حول رعاية وتعليم الطفولة المبكرة حول أهمية الاستثمار في الأطفال الصغار من صفر إلى ثماني سنوات، بما في ذلك السياسات الوطنية والأطر العالمية.
- تشجيع ودعم تحالفات الحملة العالمية للتعليم لتطلق مبادرات على المستويات المحلية والوطنية والدولية لكي يكون الأطفال جاهزين للمدرسة ولتكون المدارس جاهزة للأطفال، مثل:
  - توسعة البرامج الجيدة لما قبل الابتدائي مع اهتمام خاص للوصول إلى الأطفال الأقل حظاً والمستضعفين.
  - وضع أهداف تمويل دنيا في موازنات التعليم من أجل برامج رعاية وتعليم الطفولة المبكرة (قبل المدرسة) والصفوف الابتدائية المبكرة (من الصف الأول وحتى الثالث الابتدائي)
  - منح أولوية الاهتمام والموارد للتعليم الابتدائي المبكر كعنصر محوري لإصلاح التعليم. ويجب أن ينعكس هذا في خطط أوراق إستراتيجية خفض الفقر، التعليم للجميع، الأهداف الإنمائية للألفية، مبادرة المسار السريع، إلى آخره.
- إلزام أسبوع العمل العالمي 2012 بموضوع "رعاية وتعليم الطفولة المبكرة"

#### القرار 4 – "تعزيز المشاركة الفعلية للحملة العالمية للتعليم في تعليم الفتيات ومحو أمية النساء"

تلاحظ الحملة العالمية للتعليم ما يلي:

1. قامت الجمعية العامة في عام 2008 بتمرير قرار حول "المساواة في الجندر في التعليم". وبينما كان القرار يستحق الثناء لاتساع نطاق تغطيته، إلا أن القرار تطرق إلى المؤسسات الحكومية وذات الصلة بالتعليم بشكل عام، دون توضيح ما هي مساهمة الحملة العالمية للتعليم في تعزيز المساواة في الجندر في مجال التعليم. ويستند هذا المقترح على قرار 2008، ولكنه يركز على الدور الذي يجب أن تلعبه الحملة العالمية للتعليم كحرجة في السنوات الثلاث المقبلة (من خلال أمانتها العامة ومجلس إدارتها وأعضائها). وإن الحاجة إلى هذا المقترح مبررة لأن الحملة العالمية للتعليم لم تعط هذه القضية أولوية بطريقة تجعلها جزءاً لا يتجزأ من عمل الحملة العالمية للتعليم ومجال منظور بوضوح لتركيز الأعمال عليه.

يدعو المقترح إلى ما يلي:

1. أن يلتزم مجلس إدارة الحملة العالمية للتعليم وأمانتها بوضع المساواة في الجندر في مجال التعليم على سلم أولويات عمل الحملة العالمية للتعليم في الفترة 2011-2014 وضمان إمكانية رؤية انخراط الحملة في هذا الميدان. ويجب أن تضمن هيئات الحملة العالمية للتعليم أن يترجم هذا إلى غايات ملموسة وخطط عمل وإستراتيجيات اتصال وإعلام؛ وأن تقوم برفع تقارير منتظمة إلى أعضاء الحملة العالمية للتعليم حول سير العمل بالإضافة إلى طلب مشاركة الأعضاء.

2. أن يتم تخصيص الموارد والقدرات الكافية من أجل السماح للأمانة، بالتشارك مع الأعضاء المهتمين في الحملة العالمية للتعليم، بأن تطور مدخلات تتعلق بالسياسات ومخرجات بحثية ومواد للمناصرة والتأييد وأدوات حول المساواة في الجندر في مجال التعليم، وأن تتوفر هذه الموارد لخدمة أعضاء الحملة العالمية للتعليم الذين يرغبون في بناء/تقوية قدراتهم في المساواة في الجندر في مجال التعليم.

3. أن يقوم مجلس الحملة وأمانتها بإنشاء علاقات مع جميع المؤسسات والحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف (بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات "UNGEI") ومنظمات المجتمع المدني – وخاصة منظمات حقوق المرأة – لبناء ائتلافات والمشاركة في حوار مهم لتعزيز الإرادة السياسية والانضمام إلى العمل لتحقيق المساواة في الجندر في التعليم، سواء كهدف قائم بذاته (الهدف 5 من أهداف التعليم للجميع) وكقضية شاملة ومشاركة في جميع الأهداف الأخرى وكما تم التعبير عنه في المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار. ويجب على الحكومات أن تصوغ توجيهاً لتخصيص موازنات للجندر، بما في ذلك بنود موازنة تخصص موازنات للجندر.

4. أن تركز الحملة العالمية للتعليم بشكل خاص على القضيتين التاليتين:

أ. إزالة حواجز التكلفة للتعليم الثانوي للفتيات، وأن يكون موقف سياستها إلغاء رسوم المدرسة الثانوية للبنات. وإن التقدم الذي تم إحرازه حتى تاريخه نحو تحقيق التكافؤ في الجندر في التعليم الابتدائي للجميع يجعل من الضروري تسليط الضوء على الفوارق الكبيرة في التعليم الثانوي ومناصرة مواقف سياسية عامة ذات نطاق واسع سواء في التعليم أو خارجه لمعالجة هذه المشكلة.

ب. النساء ومحو الأمية. يفتقر 774 مليون بالغ إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية، وثلثيهم من النساء. وتشير التوقعات أنه مع حلول 2015 سيرأوح هذا الرقم مكانه. يبقى محو أمية الكبار أكثر الأهداف المهملة من بين أهداف التعليم للجميع، وضمن هذا الإطار، يوجد فهم ضعيف لمسألة أمية الإناث وتعليم الكبار وأثرها على حياة الناس والتقدم الاجتماعي. وبهدف التصدي لهذه القضية، ستقوم الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

○ إجراء دراسات في مختلف البلدان ذات المعدلات المرتفعة للأمية بين النساء، وتحليل الالتزامات وتوثيق التدخلات ذات الصلة والمناسبة.

○ صياغة أجندة مشحونة حول المرأة ومحو الأمية



- تيسير أماكن السياسات حيث تستطيع المتعلمات أن يصغن مطالب تناسب المرأة ومحو الأمية
  - العمل مع التحالفات في بناء القدرات في مناصرة السياسة التي تعتمد على الأدلة حول المرأة ومحو الأمية ومراقبة الالتزامات التي تتخذ في أماكن صنع السياسات الإقليمية وشبه الإقليمية.
  - ...من خلال الائتلافات الوطنية للتعليم للجميع العضو في الحملة العالمية للتعليم في تلك البلدان وبالتعاون مع منظمات فاعلة في البلدان التي لا توجد فيها ائتلافات وطنية للتعليم للجميع.
  - مساعدة الائتلافات والتحالفات الوطنية في بذل جهد ملموس في محو الأمية خصوصاً لدى الإناث.
- ج. إزالة حواجز التكلفة التي تعترض التعليم الابتدائي للفتيات.
- د. مخرجات التعليم المتساوية من خلال المشاركة مع المجتمع وفي التعلم الآمن الملائم للفتيات من أجل تقليل العوائق الثقافية على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي

## القرار 5 - "تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية في تحقيق حق الإنسان بالتعليم"

الخطاب المؤيد (3 دقائق): حملة الحق في التعليم للجميع في أمريكا اللاتينية (CLADE)

### تقر الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

1. إن التشريعات الدولية وداستير الدول الديمقراطية تضمن مشاركة المواطنين كحق للجميع. وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه يحق لكل فرد أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، من خلال حركات أو أحزاب سياسية أو نقابات عمال أو منظمات مدنية – إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية (المادة 25).
2. إن النضال من أجل فرض الحق في التعليم العام والمجاني للجميع يعني العمل المتعدد والجماعي لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي بما في ذلك مجتمع التعليم والمنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين ونقابات العاملين في التعليم والحركات الاجتماعية.
3. هناك سيناريو خطير حيث يتعرض الحق في مشاركة المجتمع المدني إلى الانتهاك في العديد من الدول، ونرى هذا بشكل متزايد في مجال التربية والتعليم. ولقد شهدنا تجريم الحركات الاجتماعية وتجريم ناشطها أيضاً، والقمع الوحشي والسلطوي للمظاهرات العامة والتجمعات المشروعة والسلمية التي يقودها معلمون أو طلبة، ولا سيما الشباب. وقد عانت من هذه المواقف المنظمات والنشطاء الأعضاء في التحالفات المشاركة في عضوية الحملة العالمية للتعليم.

### ولذلك، فإن الحملة العالمية للتعليم تدعو إلى ما يلي:

1. تعزيز دور المجتمع المدني في البناء الديمقراطي للدول مع آليات أفضل وأوسع نطاقاً للرصد الاجتماعي والمشاركة الشعبية في النقاشات وصنع القرار، بحيث تمارس السلطة على نحو يحترم حقوق الإنسان وإرادة ومساهمات جميع المواطنين.
2. تعزيز الأشكال الديمقراطية والسلمية للتفاوض والتمثيل التي تعتبر المنظمات والحركات الاجتماعية ممثلاً شرعياً في عملية النقاشات وصنع القرار حيث يجب أن تعتبر الخلافات أمراً مشروعاً.
3. تطوير وتعزيز مساحات تشاور وتداول بحيث يستطيع المجتمع المدني أن يشارك في النقاش وعملية صنع القرار حول الأطر القانونية والسياسية للتعليم، سواء على مستوى المدرسة الجزئي أو على المستوى الكلي الوطني والدولي.
4. تشجيع وإنفاذ مشاركة مجتمع التعليم - الأطفال والشباب والبالغين والمعلمين وأولياء الأمور والعاملين في مجال التعليم - في نقاشات وعمليات صنع القرار بشأن الأطر القانونية والسياسية للتعليم.
5. يجب أن يتمكن الأطفال الصغار في السن من التعبير عن آرائهم وأن يصغى إليهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل والتي تنص الملاحظة العامة رقم 7 منها على اعتبار الأطفال الصغار "أبطال حقيقيين في التنمية الخاصة بهم" في حياة الأسرة والمدرسة وفي المجتمعات المحلية أو المؤسسات.
6. إعادة النظر في وتعزيز الشراكة بين المجتمع المدني المحلي والدولي، وتعزيز التعاون والاستقلال والحوار على جميع المستويات.
7. تنظيم مؤتمرات شراكة بين الدول والائتلافات والتحالفات الوطنية للتعليم للجميع في الدول التي تحتاج إلى ذلك.
8. توجيه خطابات واضحة وشفافة للدول المعنية تدعوها إلى العمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني وتحالفاتها الوطنية العاملة في مجال التعليم.
9. بناء قدرات الائتلافات الوطنية الأعضاء في المجالات ذات الصلة بتعزيز الشراكات ومشاركة المجتمع المدني في صنع القرار.

## القرار 6 - "مواصلة التعليم كأحد حقوق الإنسان"

تقر الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

1. أن التعليم هو أحد حقوق الإنسان ويتضمن هذا الاعتراف بما يلي:
  - ينسحب هذا على جميع الأفراد وفقاً لمبادئ المساواة وعدم التمييز؛
  - يفرض التزامات على جميع الدول؛
  - يعزز كرامة وسلامة البشر؛
  - يمكن المطالبة به بل ويجب ذلك؛
  - يضع المعايير الدولية؛
  - يتمتع بحماية قانونية ويحدد الالتزامات القانونية؛
  - يجب أن تظهر مستويات الرضا تحسناً تصاعدياً؛
  - حقوق الإنسان هي حقوق عالمية و مترابطة وغير قابلة للتجزئة.
2. في عام 2008، دعمت الجمعية العامة العالمية مقترحاً لتعزيز الحق في التعليم، ولكن يوجد الآن حاجة ماسة لوضع نهج يستند إلى الحقوق في محور جميع أعمال الحملة العالمية للتعليم. معظم التحالفات الوطنية لا تستفيد سوى القليل من ضمان دساتيرها الوطنية لحقوق التعليم وثمة القليل من المعارف أو القدرات لاستخدام الأطر القانونية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان والصكوك الدولية والإقليمية لضمان التقدم.
3. انسجاماً مع إطار الحقوق، يجب توجيه التعليم العام نحو تعزيز نموذج تنمية جديد يستجيب لمفهوم العيش الحسن والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والعلاقة المتناغمة مع الطبيعة في جميع دول العالم. ويجب على التعليم أن يعزز التواصل ما بين الثقافات وأن يعزز المساواة والتكافؤ في الجندر والعلاقة بين المواطنة والديمقراطية وحماية البيئة والقضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز العدالة وبناء ثقافة السلام وحل الصراعات بطريقة سلمية. كما يجب أن يعترف بحقوق الأولاد والفتيات والشباب والكبار ويقوم بعمل مشترك ما بين القطاعات المختلفة اعترافاً بأن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة.

لذلك، فإننا ندعو إلى ما يلي:

1. تدعو الحملة العالمية للتعليم الدول إلى اعتبار التعليم أحد حقوق الإنسان، واحترامه وحمايته وتوفير التعليم مع إزالة جميع العقبات القائمة وتوفير الظروف السياسية والمؤسسية والمالية اللازمة. كما تدعو الحملة الدول بأن يكون التعليم الذي يشجوه مستنداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والعلاقة المتناغمة مع الطبيعة.
2. ندعو الحملة العالمية للتعليم إلى استخدام المعاهدات والاتفاقيات الدولية الدائمة حول حقوق التعليم (مثل اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية سيداو (CEDAW)، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها) بصفتها مراجع على نفس القدر من الأهمية بالإضافة إلى أطر جومتين وديكار (غير النافذة وقصيرة الأجل). لأن هذه المعاهدات أكثر إلزاماً من ديكار، وقد وقعتها حكومات أكثر (اتفاقية حقوق الطفل - 192 دولة) وتراقب بشكل منتظم من خلال آليات رسمية (توجد لجان لمراقبة اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية سيداو) يمكن أن يستخدمها المجتمع المدني.
3. ندعو الحملة إلى تأطير عملها المتعلق بالتعليم حول الحقوق دوماً - حتى عندما تطرح القضية على نطاق أوسع من وجهة نظر العوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشخصية) على التعليم. ويجب على الحجج الأساسية للحملة العالمية للتعليم أن تكون راسخة ومبنية على التعليم كحق.

4. ندعو الحملة إلى العمل بشكل وثيق ومكثف أكثر مع مشروع الحق في التعليم ([www.right-to-education.org](http://www.right-to-education.org))، وشبكات ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى. وفي نفس الوقت، ندعو الحملة إلى التواصل مع مجتمع حقوق الإنسان – من ناشطين ومحامين – لتشملهم في تحالفات وطنية وتعزز الطريقة التي تستخدم فيها صكوك حقوق الإنسان للدفاع عن التعليم العام الجيد.
5. ندعو الحملة إلى دعم تعميم الأطر القانونية حول حقوق التعليم، على سبيل المثال البناء على إطار 4A الذي ينص بأن الحق في التعليم لا يتم تحقيقه إلا بعد ضمان جميع أبعاده: بمعنى أن يكون متوفراً ويمكن الوصول إليه والحصول عليه ومقبولاً وقابلاً للتكيف.
6. ندعو الحملة العالمية للتعليم الدول إلى التوقيع والمصادقة على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزيز تعبئة المجتمع المدني لصالح هذا البروتوكول الاختياري والكشف عن مضمونه وأهميته ونشره وتوزيعه على مستوى عالمي وتشجيع الدول حول العالم بالتوقيع عليه ومصادقته في أسرع وقت ممكن. وقد دخل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز التنفيذ في عام 1976 كأحد المعاهدات الدولية لتحقيق حق الإنسان بالتعليم. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2008، تبنت الأمم المتحدة البروتوكول الاختياري لهذا العهد. وسيدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ حال مصادقته من قبل 10 دول وبالتالي يمكن التصدي على المستوى الدولي للدعاءات الفردية بوجود انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحتى شهر كانون الأول/ديسمبر، اشترك قرابة 35 دولة حول العالم في هذا البروتوكول مما يشير إلى نيتها بالمصادقة عليه، وحتى تاريخه لم يصادق على هذا البروتوكول سوى الإكوادور ومنغوليا وإسبانيا.

## القرار 7 – "المعلمون: أساس التعليم الجيد والنوعي"

حيث أن الجمعية العامة:

1. تستذكر قرارات من الجمعية العامة في ساو باولو عام 2008.
2. تعرب عن بالغ قلقها أنه وبرغم التقدم الملحوظ منذ عام 2000 في تنفيذ التعليم للجميع، إلا أن الاتجاهات السائدة قد استمرت، حيث سيبقى الملايين من الأطفال والكبار، ومعظمهم من الإناث، دون الحصول على فرص التعليم بحلول عام 2015، بحيث لن تتحقق أهداف دكار.
3. ترحب وتشجع الجهود التي تبذلها الحملة العالمية للتعليم وأعضائها للدفاع والمطالبة بمزيد من التمويل لتوفير التعليم للجميع وتحسين التنسيق التعليم للجميع وآليات التطبيق.
4. تعيد التأكيد على الدور المركزي للمعلمين في تعزيز وتوفير التعليم المجاني العام والنوعي للجميع، ولتحقيق ذلك، تبرز أهمية تقديم برامج تدريب أولية للمعلمين وخلال الخدمة.
5. تشير ويقلق إلى أن النقص الحاد في المعلمين المؤهلين، بالإضافة إلى المستويات المتقدمة من استنزاف المعلمين، تمثل واحدة من أكبر العقبات التي تعترض سبيل التوصل إلى أهداف التعليم للجميع.
6. تشير وأنه وطبقاً لأحدث الأرقام الصادرة عن (معهد اليونسكو للإحصاء UIS)، إلى الحاجة لتعيين 9.1 مليون معلم لتحقيق التعليم الابتدائي للجميع UPE بحلول عام 2015.
7. تعرب عن بالغ قلقها إزاء تعيين المعلمين غير المؤهلين أو المتطوعين، والمعلمين بعقود مؤقتة، وتأثير ذلك على نوعية التعليم.
8. ترحب بتشكيل فرقة العمل الدولية للمعلمين للتعليم للجميع.
9. تؤكد على أهمية تعزيز وحماية الحقوق والحريات لجميع العاملين في التعليم، كما هو مبين في توصيات منظمة العمل الدولية واليونسكو لعام 1966 بشأن أوضاع المعلمين.
10. تشير إلى ما أورده تقرير (لجنة الخبراء حول تطبيق التوصيات الخاصة بالمعلمين "CEART") لعام 2009 والذي يؤكد وجود تراجع عام في بيئة التعليم والتعلم، وعدم شعور المعلمين بالأمان والاحترام في بيئة عملهم.

لذا،

11. تحث الجمعية العامة الحكومات وجميع سلطات التعليم على تركيز السياسات والقرارات لتحسين مستويات رواتب المعلمين، وتغيير أنماط تعيين المعلمين، مقارنة مع المهن الأخرى، وعظم المسؤوليات الملقاة على عاتق المعلمين.
12. تعيد التأكيد على أن تتكفل الحكومات بتقديم الحوافز المهنية لتعيين واستقطاب المعلمين، وخصوصاً المعلمات في المناطق الريفية والناحية، بالتعاون مع نقابات المعلمين والشركاء الآخرين في المجتمع، وخلق بيئة آمنة وداعمة للمعلمين في سياق فيروس نقص المناعة المكتسب والإيدز.
13. تدعو الحكومات لضمان حصول جميع المعلمين على التدريب النوعي قبل وأثناء الخدمة، والتفاعل في الخدمة والتطوير والدعم المهني المستمر، وخاصة التركيز على تحسين مؤسسات تدريب المعلمين والمدرسين بما في ذلك بناء قدرات مثقفي المعلمين والمدرسين وتحديث المناهج وفقاً للتحديات التي يواجهها العالم المعاصر والتكنولوجيا والمواد ونماذج التعليم الجديدة.
14. تطالب الحكومات والسلطات التعليمية على جميع المستويات العامة والخاصة بالعمل مع منظمات المعلمين من خلال عمليات الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي.
15. تطالب بتقوية سلطات التعليم على المستويات ما دون الوطنية لتشارك في مراقبة ودعم المعلمين بالتعاون مع منظمات المعلمين الوطنية ومكاتبها الإقليمية حيثما أمكن.
16. تدين الحملة العالمية للتعليم لإجراءات الإقصاء والتهميش والعقوبات غير القانونية بحق المعلمين والمعلمات في مختلف الدول بسبب ممارستهم لحقوقهم المطالبة بتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ومكانتهم الاجتماعية، وتدعو الحملة العالمية للتعليم الحكومات إلى احترام الحقوق المدنية والاجتماعية المكفولة في المواثيق الدولية والداستير الوطنية.

## القرار 8 - "التزام المجتمع الدولي بالتعاون لتحقيق حق الإنسان بالتعليم"

### تقر الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

1) التعاون الدولي الفني والمالي هو التزام تعهدت به جميع الدول بغية تحقيق حقوق الإنسان. وباقتباس الملاحظة العامة رقم 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: "حينما تفتقر دولة بوضوح إلى الموارد المالية والمعرفة الضرورية (لوضع واعتماد) خطة مفصلة لتحقيق حق الإنسان في التعليم، يترتب على المجتمع الدولي التزام واضح بتقديم المساعدة." وعليه، لا يمكن للدول تحت أي ظرف من الظروف أن تفتقر إلى الآليات المالية والفنية الكافية لضمان تحقيق حق الإنسان في التعليم بطريقة شاملة.

تقدم الحملة العالمية للتعليم التوصيات التالية إلى الدول والمجتمع الدولي:

1. يجب على التعاون الدولي، كالتزام تتعهد به الدول لإنفاذ حقوق الإنسان ولا سيما الحق في التعليم، أن يحترم السيادة الوطنية ويعزز الديمقراطية في كل دولة وأن يكون قائماً بذاته ومستقلاً عن المصالح الخاصة وأن يخضع للمساءلة بشكل دائم للمجتمع الدولي والمواطنين في جميع الدول.
2. يجب على التعاون الدولي أن يتطور ضمن سياق تقرير الذات للشعوب والمساواة بين الأمم والإقرار بأنه حينما لا تقدر دولة على ضمان ظروف إنفاذ حق الإنسان بالتعليم، يترتب التزام على جميع الدول الأخرى بأن يتعاونوا فنياً ومالياً بهدف التغلب على الموقف.
3. يجب أن تستهدف أعمال التعاون الدولي إلى إنفاذ حقوق الإنسان بشكل لا لبس فيه وإلى تعزيز الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة وتعزيز السيادة الوطنية.
4. امتلاك وتطوير - بعمق أكبر - آليات تسمح بالمساءلة والمراقبة الاجتماعية ومشاركة المواطنين في المجالات التي تخص عادة التعاون الدولي وكذلك في مجموعة من المؤسسات متعددة الأطراف التي تشكل جزءاً من منظومة الأمم المتحدة.
5. يجب على التعاون الدولي والدول الصناعية خاصة تسيير التمويلات المتعهد بها واللازمة لتقدم التعليم وتحسين نوعيته في الدول المستفيدة منه وفق الاتفاقيات الدولية ووقف التبرير بالأزمة المالية وغيرها من المبررات التي تراكم المشكلة وتزيد المعاناة وتعمق الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب في التعليم.

## القرار 9 – "الحق في التعليم للأطفال والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة: التعلم الشامل يتضمن الحق في وضع أنظمة قابلة للتكيف لتحقيق التعلم"

- (1) إشارة إلى الاقتراحات السابقة المعدلة في اجتماع الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم حول نوعية التعليم (2008) والتعليم والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة (2008)، فقد حان الوقت لطرح المزيد من نصوص المقترحات حول أحقية جميع الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة بتساوي الحقوق والفرص في النظام التعليمي، والذي يهدف إلى تعزيز بيئة التعلم الجيد للجميع بغض النظر عن احتياجاتهم المختلفة.
- (2) التعليم حق ويعطي قيمة في حد ذاته، ولا تزال هناك حاجة للنظر للتعليم باعتباره أداة للتعامل مع الحياة. فالتعليم يفتح الأبواب للحياة العملية وتأمين الدخل والرفاه للأفراد وأسرهم.
- (3) بالإقرار بقدرة جميع الأطفال على التعلم، كل حسب نمط تطوره الفردي (توماس إم دونالد وويليام إل بينبريدج 2000). "حقيقة أن جميع الأطفال قادرين على التعلم في أسبوع التعليم". فكل فرد قادر على التعلم والتطور بطريقة مختلفة وبمعدل مختلف، ومن خلال مواد وأدوات تعليمية مهيأة ومعدلة مختلفة.
- (4) وفي ضوء ذلك، وبغية توفير فرصة متساوية لكل طفل في تحقيق نتائج التعليم، ينبغي أن تعكس سياسات التعليم الحاجة إلى أنظمة اختبارات معدلة، تأخذ بالاعتبار احتياجات الفرد المحددة أو الحاجة للمساعدة عند التقييم، فالمخرجات التعليمية تعد جزءاً من مفهوم الجودة التي يتم قياسها في جميع أنحاء العالم، لذا فمن المهم حماية حق الطالب/الطالبة في إثبات إنجازاته/ها التعليمية وفقاً لاحتياجاتها/ها التعليمية الأساسية.
- (5) على النظم التعليمية مساعدة الأفراد على تحقيق إمكاناتهم وقدراتهم المعترف بها في إطار عمل منتهى دكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم عام 2000.

### لذا، فإن الحملة العالمية للتعليم تؤكد على:

- (1) أن الحق في التعليم هو أيضاً حق للفرد لإثبات الكفاءات والقدرات التي أكتسبها من خلال أنسب الطرق و/ أو الوسائل بصرف النظر عن أية إعاقة.
- (2) وأن قياس جودة النظام التعليمي لأي شعب يعتمد على قدرته على توفير أنظمة الاختبارات العادلة والمنصفة للجميع.
- (3) يجب على الحكومات أن تصمم إستراتيجيات وتدريب جميع المعلمين حول الاحتياجات الخاصة والاستثمار في البنية التحتية الشمولية وجعل التعليم شمولياً أكثر للجميع.

## القرار 10 – "تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التعليم للجميع – مبادرة شراكة المسار السريع"

تقر الحملة العالمية للتعليم بأن:

- (1) العالم في حاجة ماسة إلى آلية تمويل عالمية فعالة لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التعليم للجميع، لذا، فإن مبادرة المسار السريع- التعليم للجميع تجمع ممثلي الجهات المانحة وحكومات البلدان النامية والمنظمات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات، بحيث أنها قد أصبحت الآلية المركزية للحوار بشأن السياسات المتعلقة بفعالية المساعدات، وحيث أنها وفرت بمعدل 300 مليون دولار كتمويل على شكل منحة سنوية لدعم تنفيذ خطط التعليم الوطنية. وهناك إجماع متزايد بأن مبادرة المسار السريع- للتعليم للجميع تعد أداة هامة للتنسيق العالمي والتمويل لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتعميم التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق جدول أعمال التعليم للجميع.
- (2) لقد اضطلع مجلس مبادرة المسار السريع- للتعليم للجميع بعملية إصلاح بعد التقييم النصفى لعام 2009 واتخذ خطوات لتعزيز إدارة الشراكة، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة حكومات البلدان النامية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وبناءً عليه اعتمد مجلس مبادرة المسار السريع- التعليم للجميع في عام 2010 قرار تطبيق نموذج على أساس الدوائر التمثيلية لأعضاء المجلس وبصورة دورية للمجموعات التالية: الحكومات المانحة ثنائية الأطراف (6 مقاعد)، حكومات البلدان النامية (6 مقاعد)، الوكالات المتعددة الأطراف (3 مقاعد)، المجتمع المدني (3 مقاعد) بما في ذلك (مقعد واحد) للمعلمين يتم اختياره من قبل المنظمة الدولية للتعليم، و(مقعد واحد) يمثل المجتمع المدني في جنوب العالم ومقعد واحد يمثل المجتمع المدني في شمال العالم، ومقعد واحد يمثل القطاع الخاص/المؤسسات.
- (3) منذ أن تم تكليف الحملة العالمية للتعليم بوضع الخطوط العريضة لاختيار مقعدين لتمثيل المجتمع المدني، فقد كان لزاماً عليها تنفيذ عملية واضحة ومتسقة وديمقراطية واستشارية لتمثيل المجتمع المدني في مجلس مبادرة المسار السريع. ويجب على مندوبي الحملة العالمية للتعليم في مجلس مبادرة المسار السريع أن يحرصوا على أن تكون مواقفهم مستنيرة برأي دوائرهم التي يمثلونها في الحملة العالمية للتعليم وأن يبلغوا هذه المواقف لتلك الدوائر. حيث يجب أن يتوافق التمثيل من خلال المقعدين مع مبدأ المساواة ضمن مبادرة المسار السريع بين البلدان النامية والبلدان المانحة، وبالتالي يجب أن يمثل مقعد واحد المجتمع المدني في جنوب العالم ومقعد واحد يمثل المجتمع المدني في شمال العالم.
- (4) يجب أن يقود إشراك الحملة العالمية للتعليم في مجلس إدارة مبادرة المسار السريع- للتعليم للجميع إلى تحسين تنفيذ جدول أعمال الإصلاح، وتعزيز مشاركة الدوائر التمثيلية للمجتمع المدني على المستوى القطري، وتشجيع شراكة أفضل للمجتمع المدني في جهود تجديد الموارد، وتحسين الشفافية والمساءلة في شراكة الجهات ذات العلاقة.

في ضوء هذا الموقف، قررت الحملة العالمية للتعليم ما يلي:

- (1) تحديد عملية اختيار ممثلي المجتمع المدني في مجلس مبادرة المسار السريع- التعليم للجميع بحيث تكون مفتوحة وشفافة ومتوافقة مع مقاعد المجتمع المدني التي دعيت الحملة العالمية للتعليم لملئها.
- (2) تعزيز تمثيل المجتمع المدني في مجلس مبادرة المسار السريع- للتعليم للجميع ومشاركة المجتمع المدني في عمليات مبادرة المسار السريع على المستوى القطري وتحسين المساءلة لممثلي المجتمع المدني في مجلس مبادرة المسار السريع- للتعليم للجميع أمام دوائرهم التمثيلية من خلال:
  - أ) إضفاء الطابع الرسمي على تشكيلة وفد المجتمع المدني في مبادرة المسار السريع (أعضاء المجلس، من ينوب عنهم والأعضاء الإضافيين)، بما في ذلك المسؤولية الجماعية لتمثيل الحملة العالمية للتعليم والمساءلة أمام حركة التعليم للجميع برمتها.
  - ب) وضع مجموعة من الأدوار والمسؤوليات لممثلي المجتمع المدني في مبادرة المسار السريع، بما في ذلك واجباتهم الاستشارية وتقديم تقرير إلى دوائرهم التمثيلية.
- (3) العمل على تمثيل الائتلافات الوطنية للتعليم للجميع في مجالس مبادرة المسار السريع في الدول المستفيدة حيثما كان هناك ائتلاف عضو في الحملة العالمية للتعليم، وما لم يوجد، فمنظمة لها عضوية في الحملة العالمية للتعليم، وما لم يوجد، فمنظمة يتم اختيارها بشفافية من المنظمات المعنية بالتعليم في تلك البلدان.



## القرار 11 – "التعليم والمعلمون والطلبة تحت الهجوم"

1. تشير الوثائق خلال السنوات الأخيرة إلى تزايد تعرض المعلمين والطلاب للهجوم، ويشير تقرير اليونسكو لعام 2010 بعنوان "التعليم يتعرض للهجوم" وهجمات سياسية وأيديولوجية على التعليم في 32 بلد، مما يؤثر وبشكل كبير على الحق في التعليم. وتقوم الأنظمة القمعية بفرض سلطاتها من خلال السيطرة على قطاع التعليم ومهاجمة الطلاب والمعلمين. ففي كولومبيا، تزايدت التهديدات بالقتل وجرائم القتل التي تستهدف المعلمين، كما تزايدت عمليات قتل الطلاب الجامعيين وبحدة خلال العام الماضي. وفي زيمبابوي، عبر المعلمون والطلاب عن مخاوفهم إزاء ما سيحدث خلال انتخابات 2011، حيث تعرضوا للهجوم والتعذيب والقتل خلال الانتخابات السابقة.
2. إن التعليم كأحد حقوق الإنسان يقع تحت التهديد في سياقات الصراعات العنيفة في جميع أنحاء العالم. حيث تستهدف المدارس عسكرياً وبوجه الطلبة خطر الموت أو الإصابة، بالإضافة إلى فترات الانقطاع الطويلة في دوام المدارس. وفي حالات أخرى، يقوم مقاتلون غير حكوميين باحتلال مدارس أو بمنع فئات معينة من مرئادي المدرسة (الفتيات على سبيل المثال) من حضور المدرسة. وفي جميع هذه الحالات، يتم الإخلال بحق التعليم وانتهاكه عسكرياً.

تدعو الحملة العالمية للتعليم وتلتزم بما يلي:

1. تدعو الحكومات إلى وضع إجراءات ملموسة لحماية المدارس بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكولين الاختياريين الأول والثاني؛ وقيام الأمم المتحدة والجهات متعددة الأطراف بحماية الحق في التعليم في حالات الصراع، بما في ذلك تحميل الأطراف الحكومية وغير الحكومية المسؤولية، مع المسؤوليات القانونية المترتبة على ذلك.
2. يجب وضع آلية مراقبة عالمية مشتركة من أجل توثيق الاعتداءات التي يتعرض لها الطلبة والمعلمون.
3. يجب على الحملة العالمية للتعليم إطلاق الحملات للدفاع عن الطلاب والمعلمين ضد الهجمات التي تستهدفهم وعلى جميع مستويات النظام التعليمي، بما في ذلك التعليم العالي، ورصد تلك الهجمات والتحقيق بها وتحويل القائمين عليها للمحاكمة.
4. يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يفوض فرق الأمم المتحدة الفطرية/فرق العمل الفطرية المعنية بالتعليم بأن ترفع تقارير عن جميع الانتهاكات والهجمات التي تستهدف المعلمين والطلبة.

## القرار 12 – "من أجل ثقافة مؤسسية ديمقراطية وتشاركية للحملة العالمية للتعليم"

- (1) تدعو الجمعية العامة للحملة العالمية للتعليم هذه الحملة إلى تبني موقف وعلاقة مختلفة مع أعضائها من أجل ضمان توطيد دعائم الأداء الديمقراطي والتشاركي للحملة. ومن هنا، فإننا ندعو إلى ما يلي:
- (2) توطيد وتحسين تدفق الاتصالات والتواصل وإجراءات صنع القرار التي تجري داخل مجلس إدارة الحملة العالمية للتعليم، بهدف ضمان الأداء الشفاف والديمقراطي للحملة؛
- (3) إقامة علاقة دائمة وأفقية ومنفتحة في حوار مع أعضائها استناداً إلى اعتراف الحملة العالمية للتعليم بأنها علاقة بين أقران؛
- (4) تطوير - بمزيد من العمق - مكانتها باعتبارها حركة وشبكة اجتماعية تمتد جذورها عميقاً على مستوى القواعد الشعبية.
- (5) الاعتراف بها كلاعب سياسي في الساحة الدولية من شأنه أن يحسن قدراتها لتدرج قضايا ومحتويات في الأجندة العامة مع محتويات مؤهلة استناداً على حقوق الإنسان والعمل الذي يطوره أعضاؤها.
- (6) تجاوز العلاقة الهرمية بين المستوى الدولي والمستويين الإقليمي والوطني، إدراكاً لإمكانيات وقيمة واستحقاق كل من أعضائها. ومن هنا، يجب على الحملة أن تتجاوز منطق ثنائية الشمال والجنوب وخرافة أن مشاكل الحق في التعليم تقتصر على دول الجنوب بينما يقتصر دور دول الشمال على حشد الموارد من التعاون الدولي؛
- (7) تشجيع وجود مجموعات عمل محددة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بأداء الحملة العالمية للتعليم. وإن مشاركة دول الجنوب التي تشكل جزءاً من مجموعة الـ20 مهمة بشكل خاص في عمليات المناصرة وكسب التأييد في هذا المجال.
- (8) إدماج مجموعة المقترحات التي تقرها الجمعية العامة للحملة في خطة عملها، مما يضع القرارات والتوصيات التي تم إقرارها موضع التطبيق الفعال.
- (9) وبناء على ما تقدم، يتم الاعتراف بالجمعية العامة للحملة العالمية للتعليم بأنها فعلياً السلطة العليا في الحملة.
- (10) إجراء الدراسات اللازمة للتعرف على تحديات وصعوبات العمل في الدول المنضمة حديثاً للحملة، والحلول المقترحة والعاجلة لتسهيل عملها بما يعزز من فرص النجاح في تنفيذ الأهداف المرسومة.
- (11) تنسيق وخلق علاقة شراكة فاعلة بين المانحين والمكاتب الإقليمية والانتلافات الوطنية حديثة النشأة بهدف تعزيز قدرتها على الفعل في مجال عملها وبما يخدم ردم الفجوة الواسعة سريعاً بين الأهداف ونسب التقدم في تحقيقها.
- (12) تم إلغاء هذه النقطة

نقاش حول القرار بأكمله بما في ذلك أية تعديلات تم تمريرها.

## القرار 13 – "الصراع وحالات الطوارئ والتغير المناخي والدول الهشة (بما فيها دول الجُزر الصغيرة)"

1. إن حالات الطوارئ الناجمة عن الصراعات المسلحة والأزمات الاقتصادية أو الحكومية المزمنة أو الكوارث الطبيعية تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التعليم للجميع. حيث يعيش أكثر من نصف أطفال المدارس في العالم في دول هشة متأثرة بالصراعات. ويمكن أن يكون التعليم حاسماً في معالجة الأسباب الكامنة وراء حالات الطوارئ والصراع والتغير المناخي. ويعلب التعليم دوراً أساسياً في إعادة بناء التماسك الاجتماعي من خلال هياكل وأنظمة ومحتوى المناهج الدراسية. وتعتبر الأساليب المنهجية ضرورية لمساعدة وإعادة بناء المجتمعات المتأثرة من خلال ضمان المشاركة والشفافية في صياغة السياسات والتوزيع العادل للموارد وإصلاح المناهج الدراسية والنزعات الإقصائية الأخرى (مثل لغة التدريس، طرق التدريس، وغيرها).
2. التعليم هو وسيلة لتعزيز المجال السلمي وعرض تجربة "طبيعية" للأطفال في دول تعصف بها الصراعات. ويمكن استخدام المنهاج المدرسي لتعزيز المحبة والسلام والاحترام المتبادل التي تلعب دوراً مهماً في وجود مجتمع عادل ومنصف مع اقتصاد سليم.

نحن أعضاء الحملة العالمية للتعليم نطالب بما يلي:

3. أن تستجيب المناهج الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات التعليمية لاحتياجات هؤلاء المتضررين من الصراعات وحالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقوم بتوجيه الشباب لضرورة وأهمية بناء السلام وتحويل الصراع واتخاذ الخيارات الصديقة للبيئة وأنماط الحياة وأن تربيهم كمشاركين فاعلين في خلق مجتمع ينعم بالسلام والاستقرار ومستدام من الناحية الاقتصادية والبيئية.
4. أن يتمتع الأطفال الذين يعيشون في مناطق الطوارئ بحق الحصول على تعليم جيد كما هو حال الأطفال في دول أخرى. وسيشكل الدعم والتدخل النفسي المعايير الرئيسية للتعليم الجيد الذين يجدون أنفسهم ضحية النزاعات لكي يتعافوا من الصدمة التي تسبب بها العنف والدمار.
5. يجب أن يساهم المانحون والمجتمع الدولي في توفير بيئة مواتية للحصول على حقهم في التعليم من خلال توفير مزيد من الموارد (الفنية والمالية على حد سواء). وينبغي أن يزيدوا من مساعداتهم على المدى الطويل في حالات الطوارئ والدول الهشة المتأثرة بالصراع.
6. يجب أن يستخدم المانحون نهجاً مرناً في الدول الهشة المتأثرة بالصراع للتغلب على نقاط الضعف في قدرات الحكومة ولضمان الحصول الفوري على التعليم.
7. من بين المجموعات التي تعصف بها الصراعات والكوارث، تتعرض المجموعات المهمشة لمزيد من التهميش والتجاهل. ويجب اتخاذ إجراءات محددة لتمكين الفتيات والأطفال المعوقين والمصابين بمرض نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والأطفال في ظروف خاصة، مثل السكان الأصليين أو البدو الرحل في الحصول على التعليم في حالات الطوارئ والصراع.

### تم نقله من النقطة 3.1

#### القرار 14- التعلم المنصف: حصول الجميع على تعليم جيد

تلاحظ الحملة العالمية للتعليم ما يلي:

1. رغم تمرير مقترحات الجمعية العالمية حول "التعليم الجيد" في عامي 2004 و2008، إلا أنه لم يكن لها سوى تأثير محدود على ضمان أن الأطفال الذين يدخلون غرفة الصف يتلقون تعليماً بالفعل. ويسعى هذا المقترح إلى البناء على مقترحات سابقة لنقل الحوار العالمي للتعليم من مجرد زيادة الحصول إلى تحقيق الحصول والتعلم، مثل التعلم المتساوي، حيث أنه بغض النظر عن الثروة أو الجندر أو العرق، يتمكن جميع الناس ليس فقط من الوصول إلى التعليم وإنما الحصول على تعليم جيد يدعم التعلم والتطور مدى الحياة.

#### تقر الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

1. خفض عدد الأطفال خارج المدرسة ضروري ولكنه هدف غير كافي نحو تحقيق التعليم الجيد للجميع.
2. يجب أن يحصل الأطفال على معارف ومهارات أساسية في أول ثلاث سنوات من المدرسة الابتدائية ليكونوا ناجحين في الصفوف اللاحقة، ولا سيما الأطفال الذين يفشلون في تعلم القراءة لا يستطيعون القراءة ليتعلموا وبالتالي يتأخروا في المدرسة.
3. لكي يتمكن الأطفال من تعلم القراءة والحساب وتطوير المهارات الأساسية الأخرى، فإنهم يحتاجون الحصول على مواد تعليمية مناسبة في الصفوف المبكرة، التي تستهدف بشكل خاص المتعلمين الناشئين.
4. تدار معظم عمليات التقييم في الصفوف اللاحقة، وهذا لا يمكنه إثراء ممارسات التعليم والتعلم في سنوات المدرسة التكوينية.

#### ولذلك، تدعو الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم إلى ما يلي:

1. تعيد التأكيد على المقترحات السابقة حول التعليم الجيد وتحت تحالفات الحملة العالمية للتعليم على إجراء تغيير في الطريقة التي يتم فيها تنفيذ "التعليم الجيد" عالمياً ووطنياً.
2. عالمياً، تدعم تحالفات الحملة العالمية للتعليم في منح أولوية لتحسين ممارسات التعليم والتعلم في الصفوف المبكرة من خلال (على سبيل المثال لا الحصر):
  - إضفاء الطابع الرسمي على التحول العام إلى التعلم العادل عن طريق استكمال إحصائية الأطفال خارج المدرسة بمؤشرات تركز على الجودة، بما في ذلك معدلات إكمال المرحلة الابتدائية ومستويات "الفقر في التعليم"<sup>1</sup> وزيادة جمع بيانات إضافية ذات صلة بالجودة (مثل مخرجات التعليم للصف الثالث)
3. على المستوى القطري، تشجيع تحالفات الحملة العالمية للتعليم على دعم تحسين ممارسات التعليم والتعلم في الصفوف المبكرة من خلال تدخلات مثل:
  - تشجيع المشاورات الرسمية بين نقابات المعلمين والمجتمع المدني والحكومات لتطوير طرق جديدة لفهم مستويات التعلم (مثل تقييمات القراءة السريعة ومراجعة الملفات، وغيرها) التي تساعد المعلمين والطلاب في تحسين ممارسات التعليم والتعلم الخاصة بهم.
  - البناء على رسائل المناصرة الحالية لزيادة عدد المعلمين المدربين بشكل مهني لمنح الأولوية لنماذج التعليم في سن المدرسة الابتدائية في برامج تثقيف المعلمين.

<sup>1</sup> تقرير الرصد العالمي للحملة العالمية للتعليم 2010 يحدد خط "الفقر في التعليم" بأربع سنوات في المدرسة حول الحد الأدنى لعدد السنوات اللازمة للحصول على المعرفة الأساسية للقراءة والكتابة. وقد حدد التقرير 22 دولة بـ30% أو أكثر من الشباب ما دون حد الأربع سنوات، و11 دولة في شبه الصحراء الإفريقية التي كان فيها 50% أو أكثر ما دون الحد الأدنى.

النص الجديد الذي تم إقراره

القرار 15 – منح الأولوية لرعاية وتعليم الطفولة المبكرة

تقر الحملة العالمية للتعليم بما يلي:

1. وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، يتمتع جميع الأطفال بحق تطوير جميع قدراتهم في ظل أية ظروف في أي وقت وفي أي مكان. ولذلك، لا يمكن تجزئة فكرة الطفولة وينبغي اتباع نهج حقوق الإنسان، بالاعتراف أن الأطفال جميعاً أشخاص اعتباريين من تاريخ الولادة. وقد صادقت جميع دول العالم على هذه الاتفاقية، باستثناء الولايات المتحدة والصومال.
2. إن أول أهداف التعليم للجميع الذي يحث الدول على "توسعة وتحسين الرعاية والتعليم الشاملين للطفولة المبكرة وخاصة للأطفال الأكثر ضعفاً والأقل حظاً"، هو من أكثر الأهداف المهمة في إطار عمل دكار، مما يمثل تحدٍ خطير لجميع دول العالم.
3. يبدأ التعلم منذ اللحظات الأولى من الولادة، كما ويبدأ التعليم الأساسي قبل دخول المدرسة بوقت أكبر، وذلك حسبما ورد في إعلان (جومتبان/ اليونسكو 1990). وإن النقطة الأهم هي أن رعاية وتعليم الطفولة المبكرة هي حق للطفل من أجل أن يشبع رغبات طفولته. وبناءً عليه، يقدم إطار عمل دكار في عام 2000 وتقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع 2007 أدلة دامغة إزاء الحاجة إلى الاستثمار في توسيع وتوفير الرعاية والتعليم الجيدين في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE)، وتثبت الأدلة العلمية الجديدة وخبرات العاملين في مجالات علم الأعصاب والتعليم والبيئة البشرية والتنمية الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وحماية الطفل والعلوم الصحية أهمية الرعاية والتعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة لخلق عالم مع المجتمعات المتطورة والمتقدمة الديمقراطية والعادلة والمنصفة والتي تتمتع بصحة جيدة والاستدامة.
4. على الرغم من الزيادة في عدد الملتحقين بالمدارس بمقدار 20 مليون نسمة في جميع أنحاء العالم، لا زالت إمكانية الالتحاق بالمدارس غير عادلة خاصة بالنسبة للأطفال من الفئات المحرومة، وأولئك الذين يعيشون في مناطق الصراعات والبلدان الأقل نمواً. ويتمثل التحدي في توفير الجودة الشمولية لرعاية وتعليم الطفولة المبكرة لجميع الأطفال تحت سن الـ 8.

إدراكاً بأن الرعاية والتربية المبكرة للطفولة ذات الجودة العالية توفر أساساً أقوى، تدعو الجمعية العالمية للحملة العالمية للتعليم إلى:

1. تشجيع الاعتراف بجميع الأطفال بوصفهم أصحاب حق وكما ورد في ميثاق حقوق الطفل، وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الملزمة قانونياً وتطبيقها، ودعم الحملات الحالية التي تدعو إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل من قبل الدولتين اللتان لم توقعها عليها حتى الآن.
2. تعزيز الاعتراف بأن الصحة والتغذية والحماية والتعليم هي من ضمن حقوق الإنسان منذ لحظة ولادة الطفل، وأن التمتع بهذه الحقوق يعد ذا قيمة بحد ذاته.
3. التغلب على الحجج التي تركز على الأسس الاقتصادية للاستثمار في الرعاية والتربية المبكرة للطفولة، فضلاً عن التوقعات التي تتعلق بتحديد الأطفال المحرومين من تلقي الرعاية الكافية والتحفيز منذ نعومة أظفارهم، لأن هذا من شأنه أن يولد التمييز.

4. دفع الأطر الوطنية لتقديم التمويل الجيد لبرامج الرعاية والتربية المبكرة للطفولة، وجعلها جزءاً من الحق بتلقي التعليم بالتزامن مع اتفاقية حقوق الطفل. ويجب زيادة الاستثمارات لتحقيق الهدف الأول للتعليم للجميع، وأن تحتل الرعاية والتربية المبكرة للطفولة الأولوية المركزية في السياسات والأطر الوطنية.
5. ضمان إطار الدعم المتكامل للتنمية الشاملة للأطفال ضمن الفئة العمرية للرعاية والتربية المبكرة للطفولة من 0-8 سنوات، حيث تتطلب التنمية الشاملة للطفولة مقاربة متداخلة ومتعددة القطاعات على المستوى الوطني. ويجب التوصل إلى مزيد من الوضوح والتنسيق بين الوكالات الدولية والوزارات لضمان تكامل الاستثمارات في تنمية الأم والطفل، وتكريس ذلك للاستجابة لرعاية ما قبل وما بعد الولادة، والصحة والتغذية والنمو النفسي والعاطفي والتطور الجسدي واللغوي والمعرفي للأطفال، ومن شأن الإطار البحثي استدرار المزيد من المعلومات الفعالة والمبتكرة في مختلف القطاعات.
6. تحسين نوعية برامج الرعاية والتربية المبكرة للطفولة بما في ذلك مبادرات المجتمع المحلي وغير الرسمية، من خلال تطوير قدرات المعلمين ومقدمي الرعاية لتعزيز القدرات الفطرية وسلوكيات التعلم من خلال توفير بيئة تعلم آمنة وصحية وتفاعلية. ويجب كذلك تعزيز قدرات والمهارات اللازمة لمعلمين في فهم كيفية تطبيق المناهج المناسبة للفئة العمرية من خلال التعلم النشط.
7. دعم الحكومات ومقدمي خدمات التعليم في خلق الرعاية والتربية المبكرة للطفولة العادلة والمتنوعة لتشمل المهمشين، بالإضافة إلى الاستجابة إلى قضايا الفجوات بين الجنسين، والأشكال المتعددة من التمييز والتهميش، وينبغي لبرامج الرعاية والتربية المبكرة للطفولة أن تكون شاملة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والصابون بفيروس الأيدز، وأولئك الذين يعانون من الإجهاد والصدمات النفسية الناتجة عن النزاعات والكوارث وحالات الطوارئ.
8. إدراج أشكال لغوية وعرقية وغيرها من أشكال التنوع في برامج الرعاية والتربية المبكرة للطفولة، مع التركيز على اللغة الأم في تعليم المناهج الدراسية وأصول التدريس، ويجب تعزيز كافة جوانب تنمية الطفل، بما فيها ذلك الجوانب الاجتماعية والعاطفية والمادية والمعرفية ضمن بيئات عرقية ولغوية ودية للأطفال.

نص جديد الذي تم إقراره

#### القرار 16 – اعتماد اللغة البرتغالية لغة خامسة رسمية للحملة العالمية للتعليم

تتبنى الحملة العالمية للتعليم اللغة البرتغالية كإحدى اللغات الرسمية للحملة. وسيستغرق الأمر بعض الوقت لتنفيذ هذا القرار تماماً في جميع أجزاء برنامج الحملة العالمية للتعليم وقد تطوع عدد من التحالفات التي تتحدث البرتغالية لتقديم يد العون في إدارة إضافة هذه اللغة الخامسة العاملة للحملة.